

أردوغان يُدشن حملة انتخابية مبكرة بتصفية سياسية لخصومه

وفي أحدث حلقة من حلقات تضييق الخناق على المعارضين، ينظر البرلمان التركي الذي يهيمن عليه الحزب الحاكم، في رفع الحصانة عن عدة نواب من المعارضة بخضوع لتحقيقات، ونقل وكالة الأناضول الحكومية عن رئيس البرلمان مصطفى شنطوب أنه "تم تقديم 33 طلبا برفع الحصانة النيابية إلى البرلمان".

وأضاف شنطوب أن من بين النواب المعنيين أعضاء من حزب الشعوب الديمقراطي، دون أن يقدم المزيد من التفاصيل حول الانتماء السياسي وعدد البرلمانيين المعنيين بطلبات رفع الحصانة التي أحالتها النيابة العامة.

ويرى مراقبون في الخطوة حملة تصفيات سياسية مبكرة بدأت قبل استحقاق انتخابي يشكل بالنسبة إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية اختبارا وجوديا سيحدد مصير مستقبله السياسي، وسط توقعات واستطلاعات رأي تشير إلى أنه بات أضعف وأقل شعبية من أحزاب معارضة مثل حزب الشعب الجمهوري.

ويشير هؤلاء إلى أن ما يقلق أردوغان أكثر في هذه المرحلة هو حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد والذي من المحتمل أن يشكل دافعا كبيرا لحزب الشعب الجمهوري في انتخابات 2023 والذي قد يطلب من قواعده الانتخابية التصويت لصالح المعارضة.

ومنذ آخر انتخابات تشريعية في يونيو 2015 وبعد أن انتزع حزب الشعوب الديمقراطي فوزا يعتبر ساحقا بعد ثلاث سنوات من تأسيس الحزب وتخطيه عتبة الـ10 في المئة من الأصوات المطلوبة لدخول البرلمان (حصل حينها على نسبة 13 في المئة) لأول مرة منذ ما يزيد عن عقد، أصبح الحزب يمثل كابوسا بالنسبة إلى أردوغان، فقد حرم فوز الحزب المؤيد للأكراد حينها حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، من الأغلبية البرلمانية المريحة.

ومنذ ذلك التاريخ يتعرض الحزب ونوابه والأعضاء فيه إلى حملة أمنية شرسة ومعظم الملاحقات القضائية بحقهم تتعلق بتهم الإرهاب أو الدعاية للإرهاب. ويُرجح أن ما يجري حاليا من حملة على نواب حزب الشعوب الديمقراطي لا تخرج عن سياق إضعاف الحزب الذي يتهمه العدالة والتنمية بأنه واجهة سياسية لحزب العمال الكردستاني.

وتعتبر السلطات التركية حزب الشعوب الديمقراطي "واجهة سياسية" لحزب العمال الكردستاني، المصنف منظمة إرهابية من قبل أنقرة وحلفائها الغربيين. وينفي الحزب الموالي للأكراد هذا الاتهام ويقول إنه ضحية قمع بسبب معارضته الشديدة للرئيس التركي.

وبخوض الرئيس التركي معارك على أكثر من جبهة لاستعادة شعبيته التي تضررت بشدة على وقع أزمة اقتصادية واجتماعية وعلى خلفية حملات قمع ممنهجة استهدفت كل من يعارض سياساته أو ينتقدها.

● **أنقرة -** ينظر البرلمان التركي في رفع الحصانة عن عدة نواب من المعارضة بخضوع لتحقيقات، وسط تزايد الضغوط على نواب حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد.

ونقلت وكالة الأناضول الحكومية عن رئيس البرلمان مصطفى شنطوب أنه "تم تقديم 33 طلبا برفع الحصانة النيابية إلى البرلمان".

وأضاف شنطوب أن من بين النواب المعنيين أعضاء من حزب الشعوب الديمقراطي، دون أن يقدم المزيد من التفاصيل حول الانتماء السياسي وعدد البرلمانيين المعنيين بطلبات رفع الحصانة التي أحالتها النيابة العامة.

ويرى مراقبون في الخطوة حملة تصفيات سياسية مبكرة بدأت قبل استحقاق انتخابي يشكل بالنسبة إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية اختبارا وجوديا سيحدد مصير مستقبله السياسي، وسط توقعات واستطلاعات رأي تشير إلى أنه بات أضعف وأقل شعبية من أحزاب معارضة مثل حزب الشعب الجمهوري.

ويشير هؤلاء إلى أن ما يقلق أردوغان أكثر في هذه المرحلة هو حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد والذي من المحتمل أن يشكل دافعا كبيرا لحزب الشعب الجمهوري في انتخابات 2023 والذي قد يطلب من قواعده الانتخابية التصويت لصالح المعارضة.

ومنذ آخر انتخابات تشريعية في يونيو 2015 وبعد أن انتزع حزب الشعوب الديمقراطي فوزا يعتبر ساحقا بعد ثلاث سنوات من تأسيس الحزب وتخطيه عتبة الـ10 في المئة من الأصوات المطلوبة لدخول البرلمان (حصل حينها على نسبة 13 في المئة) لأول مرة منذ ما يزيد عن عقد، أصبح الحزب يمثل كابوسا بالنسبة إلى أردوغان، فقد حرم فوز الحزب المؤيد للأكراد حينها حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، من الأغلبية البرلمانية المريحة.

ومنذ ذلك التاريخ يتعرض الحزب ونوابه والأعضاء فيه إلى حملة أمنية شرسة ومعظم الملاحقات القضائية بحقهم تتعلق بتهم الإرهاب أو الدعاية للإرهاب. ويُرجح أن ما يجري حاليا من حملة على نواب حزب الشعوب الديمقراطي لا تخرج عن سياق إضعاف الحزب الذي يتهمه العدالة والتنمية بأنه واجهة سياسية لحزب العمال الكردستاني.

وتعتبر السلطات التركية حزب الشعوب الديمقراطي "واجهة سياسية" لحزب العمال الكردستاني، المصنف منظمة إرهابية من قبل أنقرة وحلفائها الغربيين. وينفي الحزب الموالي للأكراد هذا الاتهام ويقول إنه ضحية قمع بسبب معارضته الشديدة للرئيس التركي.

وبخوض الرئيس التركي معارك على أكثر من جبهة لاستعادة شعبيته التي تضررت بشدة على وقع أزمة اقتصادية واجتماعية وعلى خلفية حملات قمع ممنهجة استهدفت كل من يعارض سياساته أو ينتقدها.

الملف النووي يطغى على الانتخابات الرئاسية الإيرانية

العقوبات الأميركية مؤثرة في المسار الانتخابي



الإصلاحيون أمام تحدي التدارك

يأمل المحافظون في أن تصبّ الانتخابات الرئاسية لصالحهم، ما سيرزق موقعهم في السياسة المحلية بعد فوزهم العريض في انتخابات مجلس الشورى مطلع العام الماضي، في مواجهة روحاني والإصلاحيين. لكن هذه الآمال تبقى غير علنية.

وفي غياب أي ترشيح رسمي، تزخر السياسة المحلية بانتقادات متبادلة بين أعضاء مجلس الشورى والحكومة.

وغالبا ما يتهم الأول الثانية بعدم الفعالية لاسيما في مواجهة أزمة اقتصادية سببها الأساسي العقوبات الأميركية، في حين تعتبر الحكومة أن أعضاء المجلس يقومون بكل ما في وسعهم لعرقلة جهودها الدبلوماسية.

ويريد المحافظون قطع الطريق على أي مفاوضات قد يدخل فيها الرئيس الإصلاحي روحاني مع باين، وذلك بهدف تقليص فرص فوز القوى الإصلاحية المعتدلة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة العام المقبل. ويريد المحافظون أيضا إلغاء العقوبات، لكن في آن واحد يرغبون في عرض فترة حكم روحاني لثمانين سنة بانها "وقت ضائع" وبالتالي يحاول المحافظون تحقيق إلغاء للعقوبات ليس من خلال اتفاقية، وإنما عبر المواجهة مع الولايات المتحدة أو مع حلفائها في المنطقة.

والشعبي الذي يكتف ظهوره ميدانيا وفي وسائل إعلام خصوصا خارج إيران. لكن محللين يرون أنه من الصعوبة بمكان أن يصادق مجلس صيانة الدستور على ترشح نجاد الذي شغل منصب الرئيس تحالف القوى المحافظة الفائز بانتخابات رفض ترشحه مجددا في 2017.

ويقول حميد رضا ترققي، القيادي في حزب المؤتلفة الإسلامية المنضوي في تحالف القوى المحافظة الفائز بانتخابات البرلمان 2020 إن "خطة المحافظين هي الاتفاق على مرشح واحد".

لكن مدير تحرير صحيفة شرق الإصلاحية مهدي رحمانيان يستبعد تواصل المحافظين إلى اتفاق كهذا. ويمكن أن يهدد عدم التوافق الطريق أمام سياسيين يصنفون معتدلين للتقدم إلى الانتخابات، مثل الرئيس السابق لمجلس الشورى علي لاريجاني، أو وزير الخارجية محمد جواد ظريف.

وأما التيار الإصلاحي الذي يعاني من أزمة سياسية منذ أعوام، فمن غير المؤكد أن ينجح في الاتفاق على اسم، أو حتى أن يبال أي مرشح يطرحه، مصادقة مجلس صيانة الدستور الذي يحظى المحافظون بغالبية فيه، وله الكلمة الأخيرة في المصادقة على الترشيحات.

وفي انتظار أن تبدأ الحملات الانتخابية وتنتج الصورة بشكل أكبر،

ومن المقرر أن يتوجه الإيرانيون إلى صناديق الاقتراع في 18 يونيو، لانتخاب خلف لروحاني الذي يمنع الدستور ترشحه بعدما أمضى ولايتين متتاليتين مدة كل منهما أربعة أعوام.

وستكون مهلة الترشيح رسميا بين 11 مايو و15 منه. وحتى الآن، لا يزال وزير الدفاع السابق حسين دهقان المنتمي إلى التيار المحافظ، الوحيد الذي أعلن نيته خوض السباق الرئاسي. لكن يجري التداول بأسماء أخرى عديدة، من دون أن يكون أصحابها قد كشفوا هم أنفسهم نواياهم الانتخابية بعد.

وفي منتصف فبراير، أبدى "مجمع علماء الدين الجاهدين" الذي يعد من التشكيلات البارزة للمحافظين، نيته تأييد ترشيح رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي في الانتخابات.

ولم يكتف رئيسي بعد ما إذا كان يعتزم خوض غمار الانتخابات مجددا، بعدما ترشح في 2017 ونال أكثر من 38 في المئة من الأصوات لم تكف للحؤول دون إعادة انتخاب روحاني لولاية ثانية. كما يُطرح اسم رئيس مجلس الشورى محمد باقر قاليباف، أحد أبرز الوجوه السياسية للمحافظين، والذي يتهمه خصومه بخوض حملة مبكرة تحت ستار زيارات رسمية إلى محافظات عدة.

ويتردد اسم آخر هو الرئيس السابق محمود أحمددي نجاد المحافظ المتشدد

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في إيران وتراجع شعبية التيار الإصلاحي بسبب العقوبات الأميركية أساسا، يبدو الملف النووي عنصرا مؤثرا في تدارك الإصلاحيين هزيمة الانتخابات التشريعية العام الماضي.

● **طهران -** يراهن الإصلاحيون في إيران على انفتاح الرئيس الأميركي جو بايدن لحسم الخلاف النووي مع الولايات المتحدة قبل انتخابات الرئاسة المقررة في يونيو القادم، لكن في ظل التجاذب بين طهران وواشنطن حول من يجدر به الإقدام على الخطوة الأولى للعودة إلى اتفاق 2015، تبدو العقوبات الأميركية ومسألة رفعها من عدمه، مؤثرة في المسار الانتخابي.

ويرى الرئيس الإصلاحي حسن روحاني في تولي الديمقراطي باين سدة الرئاسة الأميركية مطلع يناير، فرصة تتيح له الخروج من آثار عهد سلفه دونالد ترامب، لاسيما أن الرئيس الجديد أبدى خلال حملته الانتخابية، عزمه على اتباع مسار دبلوماسي مع طهران والعودة إلى الاتفاق النووي.

ويقول السفير الفرنسي السابق لدى طهران فرانسوا نيكولو إن "روحاني كل المصلحة في انتصار دبلوماسي يعيد البريق إلى ولايته التي تشرف على الانتهاء". ويضيف أنه في حال رفع العقوبات "سيستعيد تياره السياسي، الوسطي والمعتدل، بعضا من رونقه".

● **فرانسوا نيكولو**
لروحاني مصلحة في انتصار دبلوماسي يعيد البريق إلى حزبه

وفي وقت تعززت فيه سيطرة التيار المحافظ على البرلمان بعد فوز ساحق حققه في الانتخابات التشريعية الفارطة، يضع المحافظون حكومة روحاني ومن ورائه التيار الإصلاحي تحت وابل من الانتقادات لعدم إفساح المجال لفرصة ظهور مرشح معتدل قادر على المنافسة في انتخابات الرئاسة.

وقبل أقل من أربعة أشهر على موعد الانتخابات الرئاسية في إيران، لا يزال الإقبال على إعلان الترشيح شبه منعدم، مع طغيان الملف النووي على الاهتمامات المتعلقة بالحملات وعملية الاقتراع المقبلة.

برلين تحظر نشاط جماعة إسلامية راديكالية

● **برلين -** قالت السلطات الألمانية إن المئات من أفراد الشرطة نفذوا مدامات

في 26 موعدا في برلين وولاية براندنبورغ الخميس بعد حظر جماعة إسلامية متشددة في العاصمة وحلها. وقالت إدارة الشؤون الداخلية بمجلس بلدية برلين إنها حظرت نشاط جماعة جهادية سلفية يطلق عليها اسم جماعة برلين، كما تعرفت كذلك باسم توحيد برلين، قائلة إن الجماعة كانت تدعو لتنفيذ هجمات إرهابية.

وأكد أندرياس جايزل وزير داخلية ولاية برلين في مؤتمر صحافي أن المدامات استهدفت بالأساس 19 عضوا في الجماعة كانوا تحت المراقبة منذ عامين.

وذكر بيان لمجلس الشيوخ أن الجماعة روجت "لعقيدة الاستشهاد" وأيدت فكر تنظيم الدولة الإسلامية ورفضت الدستور الألماني ودعت إلى تطبيق الشريعة باعتبارها القانون الشرعي الوحيد.

وقال تورستن أكمان وكيل وزارة الداخلية في برلين في بيان إن المجموعة تشمل "معادين بشدة للسامية يدعون لقتل اليهود".

وأضاف أنه لا يعرف ما إذا كانت المدامات أفضت إلى اعتقالات أو إن كانت الجماعة لديها خطط هجومية ملموسة، لكن التحقيقات لا يزال مستمرا.

وذكر بيان مجلس الشيوخ أن الجماعة روجت "لعقيدة الاستشهاد" وأيدت فكر تنظيم الدولة الإسلامية ورفضت الدستور الألماني ودعت إلى تطبيق الشريعة باعتبارها القانون الشرعي الوحيد.

وقال تورستن أكمان وكيل وزارة الداخلية في برلين في بيان إن المجموعة تشمل "معادين بشدة للسامية يدعون لقتل اليهود".

وأضاف أنه لا يعرف ما إذا كانت المدامات أفضت إلى اعتقالات أو إن كانت الجماعة لديها خطط هجومية ملموسة، لكن التحقيقات لا يزال مستمرا.

وقال بيان مجلس الشيوخ إن أعضاء الجماعة غير المسجلة كانوا يجتمعون بانتظام في المنتزهات والمنازل الخاصة للتلقيين والصلاة ونشر فكر الجماعة عبر

لكن التحقيقات لا يزال مستمرا. وأكد جايزل "خطر إرهاب الإسلاميين لا يزال مرتفعا. لحظة الخطر الذي فرض الخميس هو سوقا لعيد الميلاد في برلين عام 2016 فقتل 12 شخصا.

مفاعل ديمونا «العجوز» يجدد نفسه

● **القدس -** تشهد منشأة نووية إسرائيلية سرية في قلب برنامج الأسلحة الذرية غير المعلن في إسرائيل على ما يبدو أكبر مشروع تطوير فيها منذ عقود.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية وجود حفرة بحجم ملعب كرة قدم، ومن المحتمل أن يكون عمقا عدة طوابق على بعد أمتار فقط من المفاعل القديم في مركز شمعون بيريز للأبحاث النووية قرب مدينة ديمونا. ومع ذلك، لا يزال سبب البناء غير واضح.

وتشمل المنشأة بالفعل مختبرات تحت الأرض منذ عقود لتصنيع البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

● **القدس -** تشهد منشأة نووية إسرائيلية سرية في قلب برنامج الأسلحة الذرية غير المعلن في إسرائيل على ما يبدو أكبر مشروع تطوير فيها منذ عقود.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية وجود حفرة بحجم ملعب كرة قدم، ومن المحتمل أن يكون عمقا عدة طوابق على بعد أمتار فقط من المفاعل القديم في مركز شمعون بيريز للأبحاث النووية قرب مدينة ديمونا. ومع ذلك، لا يزال سبب البناء غير واضح.

وتشمل المنشأة بالفعل مختبرات تحت الأرض منذ عقود لتصنيع البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

وهي مدينة تبعد 90 كيلومترا جنوب القدس، واخفت غرض الموقع العسكري لسنوات عن الولايات المتحدة، التي تعد حليفها الرئيسية، حتى أنها زعمت أنه مصنع نسيج.

● **القدس -** تشهد منشأة نووية إسرائيلية سرية في قلب برنامج الأسلحة الذرية غير المعلن في إسرائيل على ما يبدو أكبر مشروع تطوير فيها منذ عقود.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية وجود حفرة بحجم ملعب كرة قدم، ومن المحتمل أن يكون عمقا عدة طوابق على بعد أمتار فقط من المفاعل القديم في مركز شمعون بيريز للأبحاث النووية قرب مدينة ديمونا. ومع ذلك، لا يزال سبب البناء غير واضح.

وتشمل المنشأة بالفعل مختبرات تحت الأرض منذ عقود لتصنيع البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

● **القدس -** تشهد منشأة نووية إسرائيلية سرية في قلب برنامج الأسلحة الذرية غير المعلن في إسرائيل على ما يبدو أكبر مشروع تطوير فيها منذ عقود.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية وجود حفرة بحجم ملعب كرة قدم، ومن المحتمل أن يكون عمقا عدة طوابق على بعد أمتار فقط من المفاعل القديم في مركز شمعون بيريز للأبحاث النووية قرب مدينة ديمونا. ومع ذلك، لا يزال سبب البناء غير واضح.

● **القدس -** تشهد منشأة نووية إسرائيلية سرية في قلب برنامج الأسلحة الذرية غير المعلن في إسرائيل على ما يبدو أكبر مشروع تطوير فيها منذ عقود.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية وجود حفرة بحجم ملعب كرة قدم، ومن المحتمل أن يكون عمقا عدة طوابق على بعد أمتار فقط من المفاعل القديم في مركز شمعون بيريز للأبحاث النووية قرب مدينة ديمونا. ومع ذلك، لا يزال سبب البناء غير واضح.

وتشمل المنشأة بالفعل مختبرات تحت الأرض منذ عقود لتصنيع البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

● **القدس -** تشهد منشأة نووية إسرائيلية سرية في قلب برنامج الأسلحة الذرية غير المعلن في إسرائيل على ما يبدو أكبر مشروع تطوير فيها منذ عقود.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية وجود حفرة بحجم ملعب كرة قدم، ومن المحتمل أن يكون عمقا عدة طوابق على بعد أمتار فقط من المفاعل القديم في مركز شمعون بيريز للأبحاث النووية قرب مدينة ديمونا. ومع ذلك، لا يزال سبب البناء غير واضح.

وتشمل المنشأة بالفعل مختبرات تحت الأرض منذ عقود لتصنيع البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

● **القدس -** تشهد منشأة نووية إسرائيلية سرية في قلب برنامج الأسلحة الذرية غير المعلن في إسرائيل على ما يبدو أكبر مشروع تطوير فيها منذ عقود.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية وجود حفرة بحجم ملعب كرة قدم، ومن المحتمل أن يكون عمقا عدة طوابق على بعد أمتار فقط من المفاعل القديم في مركز شمعون بيريز للأبحاث النووية قرب مدينة ديمونا. ومع ذلك، لا يزال سبب البناء غير واضح.

وتشمل المنشأة بالفعل مختبرات تحت الأرض منذ عقود لتصنيع البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.

● **القدس -** تشهد منشأة نووية إسرائيلية سرية في قلب برنامج الأسلحة الذرية غير المعلن في إسرائيل على ما يبدو أكبر مشروع تطوير فيها منذ عقود.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية وجود حفرة بحجم ملعب كرة قدم، ومن المحتمل أن يكون عمقا عدة طوابق على بعد أمتار فقط من المفاعل القديم في مركز شمعون بيريز للأبحاث النووية قرب مدينة ديمونا. ومع ذلك، لا يزال سبب البناء غير واضح.

وتشمل المنشأة بالفعل مختبرات تحت الأرض منذ عقود لتصنيع البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة.



الأقمار الصناعية ترصد أشغالا في مفاعل ديمونا